

مصر: تدني حرية الصحافة ومحاكمة صحفي مستقل أمام محكمة أمن الدولة

للنشر الفوري - 28 سبتمبر 2007

منظمة المادة 19 ومرصد حرية التعبير يستنكران بشدة تزايد ملاحقة الصحفيين المستقلين في مصر وبطالبان الحكومة المصرية بتحسين حماية حرية الصحافة.

في غضون أسبوعين في سبتمبر 2007 تمت محاكمة خمسة محررين و صحفيين إثنين من صحف مستقلة في قضايا تشيير الفلق بالنسبة لحرية الصحافة في مصر. إننا نود أن نركز الإهتمام بشكل خاص على قضية السيد إبراهيم عيسى رئيس تحرير صحيفة الدستور والذي سيمثل أمام المحكمة في الأول من أكتوبر 2007. بالإضافة إلى قلقنا حول التخويف الذي تسببه هذه الملاحقات للصحافة المستقلة، نلقت الإنتباه إلى أن محاكمة السيد عيسى تتم أمام محكمة أمن الدولة على الرغم من أنه مواطن و صحفي. كما أننا علمنا بأنه لم يتسنى لطاقم الدفاع عن السيد عيسى الإطلاع على ملفه مما يثير قلقاً جدياً حول حق السيد عيسى في المحاكمة العادلة.

وقالت الدكتورة أنبيس كالامارد، المديرية التنفيذية لـ **المادة 19** "إن القضية ضد السيد عيسى ليست قضية خاصة بل جزء لا يتجزأ من سلسلة إعتداءات تمارسها الحكومة المصرية عن طريق استغلال المسار القانوني من أجل تكميم الأفواه والأصوات المعارضة لسياسات وممارسات الحكومة وقمع حرية التعبير في مصر".

كما أدانت المحاكم المصرية في 13 سبتمبر و 24 سبتمبر عددا من الصحفيين و المحررين فيما يتعلق بنشر مقالات تنتقد الحكومة المصرية.

في 13 سبتمبر تمت إدانة 4 محررين من صحف مستقلة، من بينهم السيد عيسى، بخرق المادة 188 من قانون العقوبات المصري والذي يمنع نشر " نشر بسوء قصد ... أخباراً أو بيانات أو شائعات كاذبة" من شأنها "تكدير السلم العام". وتم الحكم على كل من المحررين بالسجن لمدة عام وأو الحد الأقصى للعقوبة، و فرض غرامة بمقدار 20,000 جنيه مصري (\$3,500) وكفالة بمقدار 10,000 جنيه مصري (\$1,750) لإيقاف التنفيذ في غضون إستئناف الحكم.

أما في 24 سبتمبر فقد تمت أيضا إدانته محرر و صحفيين إثنين من صحيفة الوفد بتهمة التشكيك في القضاء وذلك بسبب نشر تصريحات نسبت إلى وزير العدل. فقد نشرت الصحيفة المعنية تصريحات من جلسة نيابية نسبت إلى وزير العدل وينتقد هذا التصريح بعض القضاة. وقد منحت صحيفة الوفد وزير العدل حق الرد بنشر تصريح لمتحدث بإسمه ينفي هذا التصريح. ومع ذلك فقد تم رفع شكاوي ضد المحرر وإثنين من الصحفيين، وتم الحكم عليهم بالسجن لمدة عامين وتخريمهم مبلغ 2,201 جنيه مصري (\$ 397) وكفالة بمقدار 5,000 جنيه مصري (\$893) لإيقاف التنفيذ في غضون إستئناف الحكم.

منظمة المادة 19 ومرصد حرية التعبير يلفتان النظر الى تدهور حرية التعبير في مصر والمحاولات المتكررة للسلطات المصرية بفرض سيطرتها على المعلومات و الأفكار و الآراء. نعرب عن قلقنا من الإستعمال المفرط للقانون الجنائي في مصر لضد أي نقد لسياسات الحكومة و الشخصيات الرسمية.

إننا نستنكر وندين إزدياد ملاحقة الصحفيين المستقلين في مصر و نطالب الحكومة المصرية بحماية حرية الصحافة والإعلام. كما ننادي بضرورة تعديل قانون العقوبات المصري ليتوافق مع إلتزامات مصر الدولية خاصة أنها دولة طرف في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وكلا الإتاقيتين تنصان على ضمان حق الأفراد في حرية التعبير عن الرأي وحق الإنسان المطلق في المحاكمة العادلة.

ملاحظة للمحررين:

- للمزيد من المعلومات الرجاء الإتصال مع هدى روحانا، منسقة برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا، منظمة المادة 19، hoda@article19.org، هاتف 9292 207278 44+، أو جو جلانفيل، محررة، مرصد حرية التعبير، jo@indexoncensorship.org، هاتف 447713020971+.